

بناء الدولة وإشكالياتها في إفريقيا جنوب السودان نموذجاً

نسرین محمد الطیب

جامعة النجم الساطع

nisreen.omkareem@gmail.com

تاریخ النشر: 2024.12.08

تاریخ القبول: 2024.12.02

تاریخ الاستلام: 2024.09.22

المخلص

تناولت الدراسة بناء الدولة وإشكالياتها في إفريقيا جنوب السودان نموذجاً، تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على الإشكاليات والتحديات التي تعيق عملية بناء الدولة القومية في إفريقيا بصورة عامة وجنوب السودان بصورة خاصة المتمثلة في الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة وتهدف الدراسة الى استكشاف وتوضيح الإشكاليات التي تعيق عملية بناء الدولة في جنوب السودان والوصول الى حلول لها، تمثلت مشكلة الدراسة في أنه لم يشهد جنوب السودان بالاستقرار منذ عهد الاستعمار وانعكس ذلك على عملية بناء دولة جنوب السودان، وبالرغم امتلاكها كل مقومات الدولة بعد انفصالها من الدولة الأم جمهورية السودان، وظلت تعاني من الصراع القبلي والنزوح والمجاعة والاقتصاد المأزم كلها إشكاليات وتحديات تعاني منها دول العالم الثالث وإفريقيا بصفة خاصة المتمثلة في الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية السياسية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بغرض سرد البيانات التي تم جمعها من مصادر مختلفة، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها بناء مؤسسات في دولة جنوب السودان ارتبطت بالجانب القبلي وأصبح الانتماء للقبليّة أولوية قصوى لعب الاستعمار دوراً كبيراً في فقدان الثقة بين المكونات الاجتماعية لدولة جنوب السودان وأصبح الصراع القبلي كأحد موروثات الاستعمار ومن أهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة الرجوع الى جزور الأزمة السياسية والاجتماعية أمر ضروري فلا يمكن التوصل الى حل توافقي دون توافق قبلي سياسي، وإجراء المزيد من البحوث والاهتمام بالنتائج التي تخرج بها.

الكلمات المفتاحية: بناء الدولة، إشكاليات بناء الدولة، جنوب السودان، إفريقيا.

State building and Its Challenges in Africa The Case of South Sudan

Nesreen Mohammed Al-Tayeb

Bright Star University

Abstract

The research dealt with state building and its problems in Africa, South Sudan as a model. The importance of the research is to identify the problems and challenges that impede the process of building the nation-state in Africa in general and South Sudan in particular, represented in the economic, social and political problems, and the research aims to explore and clarify the problems that impede the process of state building in southern Sudan and to reach solutions to them. Secession from the mother country, the Republic of Sudan, and continued to suffer from tribal conflict, displacement, famine, and a crisis economy, all of which are problems and challenges that the third world countries and Africa suffer from, which are economic, social, and political problems. The researcher used the descriptive approach to list the data collected from different sources. Institutions in the state of South Sudan were linked to the tribal side, and belonging to the tribe became a top priority instead of belonging to the state. One of the most important recommendations reached by the researcher is to return to the roots of the political and social crisis. It is necessary to reach a consensual solution without a tribal political consensus. and finally conduct more research and pay attention to its results.

Keywords: *State building ,Challenges of state building ,South Sudan , Africa.*

1.1 المقدمة

تعتبر عملية بناء الدولة الحديثة منذ نشأتها حتى يومنا هذا من أهم قضايا السياسية جديلاً وصعوبة غير أن الدولة بمقوماتها المختلفة (الشعب، الإقليم، الحكومة) لم تأخذ شكلاً نهائياً محددًا أو ثابتاً طول تلك الفترة، بحيث كانت جميع مقومات الدولة في حالة من التفاعل والحركة المستمرة هذا ما شكل مصدر تهديد للعديد من الدول بالإضافة الى عدم التطور العرقي أو القومي لذلك فإن الدولة أصبحت تواجه إشكاليات وتحديات جديدة يهدد كيانها ومستقبل بقائها.

باتت الدولة الأفريقية تعاني من إشكاليات البناء (اقتصادية، اجتماعية وسياسية) منذ الاستقلال موروثه من المستعمر كالحروب، الصراعات العرقية، الإثنية، الفساد، الاقتصاد والمحسوبية كلها إشكاليات أصبحت تعيق عملية بناء الدولة الإفريقية بما أن جنوب السودان دولة وليدة في القرن الواحد والعشرين بعد انفصالها من دولة السودان الأم عام 2011 ورثت تلك الإشكاليات والتحديات وأصبحت إحدى الدول

الإفريقية التي تعاني من إشكاليات بناء الدولة وجاءت هذه الإشكاليات والتحديات متنقلة عبر حقب تاريخية مختلفة بعضها منذ عهد الاستعمار، بعضها بعدها من الدولة الأم و بعضها بعد الانفصال.

تمثل الإشكاليات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية مصدر لعدم الاستقرار حيث أصبحت دولة جنوب السودان تعاني من حروب أهلية والصراعات العرقية والقبلية والصراع على السلطة والثروة التي أدت الي دون الوصول الي تكوين دولة راسخة ومستقرة اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً في دولة جنوب السودان. هذه الدراسة لازمة الدولة الإفريقية بصورة عامة جنوب السودان بصورة خاصة لمعرفة الإشكاليات والتحديات الحقيقية التي تعيق عملية بناء الدولة الوطنية في جنوب السودان من أجل الوصول إلى نتائج تقود الي بناء دولة مستقرة اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً.

2.1. الدراسات السابقة:

1.2.1 دراسة أبوبكر، آدم على: (2012) ، إشكاليات بناء الدولة في إفريقيا (السودان نموذجاً)

هدفت إلى التعرف على القضايا السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي تمثلت تحدي وإشكاليات لبناء الدولة في إفريقيا بشكل عام والسودان بشكل خاص. تم استخدام المنهج التاريخي، التحليلي، المنهج المقارن لتحقيق أهداف الدراسة ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: عدم الاستقرار السياسي أفرزت ظاهرة تحول الحكومات من ديمقراطية إلى عسكرية مما عقدت المشكلات وأدى في النهاية إلى تقسيم السودان، وألقى بظلاله على المجالات الاقتصادية، الاقتصادية والثقافية والذي صاحبه الاقتصاد المتدهور والزيادة وتيرة الفوارق الاجتماعية وبروز مشكله الهوية. ومن أهم التوصيات: أوصت الدراسة أن لا بد من بروز قيادات جديدة قادرة على رفض الفكر السياسي وإثراءه، لا بد من تكامل الشعب السوداني من أجل بناء الدولة السودانية بغض النظر عن الانتماءات، على السياسيين وضع دستور يرسى من خلاله نظام حكم ملائم.

2.2.1 دراسة نورالهدى، بن بتقة، (2016): إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر

القذافي، رسالة دكتوراة، 2012-2016 اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات دبلوماسية. هدفت الدراسة إلى تشخيص الأوضاع في ليبيا أثناء حكم معمر القذافي وما بعد انتفاضة 17 فبراير وذلك بالتركيز على المستويات الثلاث للأمن، وهي الدولة، المجتمع والفرد. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتحقيق أهداف البحث وتوصلت الدراسة عدة نتائج من بينها أن التوظيف المعطى القبلي الفترة الجماهيرية لضمان استمرارية الحكم وتعزيز الولاء للقذافي جعل منها سبباً في تعطيل مشروع بناء الدولة الليبية ما بعد الاستقلال. غياب المؤسسات في فترة حكم القذافي جعل من بنائها في المرحلة الانتقالية قضية مهمة وملهمه كلبنة أولى لبناء الدولة الليبية الجديدة، ولكن في نفس الوقت أمراً صعباً، خاصة أن هناك اختلافاً للآراء والتوجهات على المستوى السياسي بين الأطياف الليبية غدت حالة من الفوضى الأمنية التي ظهرت عمق الصراع حول قضية من يحكم ليبيا بعد القذافي الأمر الذي أنتج تعدد مراكز صنع القرار.

3.2.1. دراسة رحموني، عبد الرحيم: (2016)، إشكالية بناء الدولة الوطنية في المنطقة

المغربية: دراسة تحليلية، جامعة سعدة، الجزائر، رسالة ماجستير منشورة

هدفت الدراسة إلى إشكالية بناء الدولة الوطنية في المنطقة المغربية المطبقة على الجزائر في الفترة ما بعد الاستقلال دول المنطقة المغربية من الاستعمار حتى العام 2015 واستخدمت الدراسة عدة مناهج (التاريخي، المقارن، التحليلي، دراسة حالة) لتحقيق الأهداف وتوصلت الدراسة النتائج التالية: يمثل المجتمع المدني حلقة أساسية من حلقات البناء الوطني على اعتبار نجاح أو فشل البناء مرتبط بصفة جوهرية بالمجتمع المدني. الدور الحساس الذي تلعبه الدولة من خلال تعزيز الحكم الراشد والعمل على تفعيل الحاكمية والتحديث السياسي

المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: إشكاليات بناء الدولة في إفريقيا السودان نموذجاً

تشارك الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في تناول قضايا بناء الدولة في إفريقيا مع التركيز على التحديات التاريخية والسياسية التي تعوق الاستقرار والتنمية بينما ركزت الدراسة السابقة على السودان كدولة ذات تاريخ طويل مع الاستعمار والصراعات الداخلية. فإن الدراسة الحالية تتناول جنوب السودان كنموذج لدولة حديثة الاستقلال يظهر هذا الفرق ان جنوب السودان يعاني من تحديات مشابهة للسودان لكنها أكثر تعقيداً بسبب حداثة تجربته كدولة مستقلة وغياب التجربة المؤسسية الراسخة.

الدراسة الثانية: إشكاليات بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط القذافي

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تحليل التحديات الناتجة عن غياب الاستقرار السياسي والصراعات المسلحة إلا أن السياق الليبي يختلف من حيث أنه يرتبط بفترة ما بعد سقوط نظام طويل الأمد في حين أن جنوب السودان يواجه تحديات بناء الدولة منذ نشأته، كما أن العامل القبلي في جنوب السودان أكثر وضوحاً مقارنة بليبيا مما يجعل من الصراعات القبلية والنزوح الداخلي أولوية في الدراسة الحالية.

الدراسة الثالثة: إشكاليات بناء الدولة الوطنية في المنطقة المغربية، دراسة تحليلية

تشارك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الاهتمام بإشكاليات بناء الوطنية، لكنها تركز على منطقة المغرب العربي حيث تسود تحديات اقتصادية وسياسية ذات طابع مختلف بالمقابل تركز الدراسة الحالية على جنوب الودان، حيث تأخذ القضايا القبلية والصراعات المسلحة والنزوح النصيب الأكبر من التحليل، كما أن جنوب السودان يمثل حالة فريدة لدولة حديثة التكوين، بينما تركز الدولة المغربية على تاريخ مؤسساتي أطول وأكثر تطوراً.

أوجه العلاقة بين الدراسات:

جميع الدراسات تتناول مفهوم بناء الدولة في إفريقيا وتظهر كيف تؤثر التحديات التاريخية والسياسية والاجتماعية على هذه العملية.

الدراسة الحالية تكمل الدراسات السابقة من خلال تقديم نموذج حديث لدولة إفريقية تعاني من أزمت

مركبة، مما يوسع فهم إشكاليات بناء الدولة في السياقات المختلفة داخل القارة

أوجه الاختلاف:

تتميز الدراسة الحالية بأنها تتناول دولة جنوب السودان كحالة خاصة لدولة حديثة الاستقلال، مما يجعلها دراسة أكثر تركيزاً على ديناميكيات ما بعد الانفصال. تختلف السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تناقشها الدراسات الأخرى، مما يبرز اختلافات في طبيعة التحديات والحلول المطروحة.

3.1. مشكلة الدراسة:

منذ استقلال جنوب السودان عن السودان في عام 2011م لم تشهد الدولة استقراراً يذكر حيث انعكست التحديات التاريخية والسياسية التي مرت بها المنطقة خلال فترة الاستعمار وما بعده بشكل واضح على عملية بناء الدولة الحديثة. على الرغم من امتلاك جنوب السودان لمقومات الدولة من موارد طبيعية غنية وأرض زراعية خصبة إلا أنها ظلت تعاني من صراعات قبلية مستمرة، ونزوح داخلي واسع النطاق، وانتشار المجاعة فضلاً عن أزمة اقتصادية خانقة.

تشير التقارير الدولية مثل تقرير الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى أن جنوب السودان يعاني من معدلات فقر مرتفعة إذ يعيش أكثر من 76% من السكان تحت خط الفقر مع اعتماد معظمهم على المساعدات الإنسانية. كما أن الصراعات المسلحة بين الأطراف السياسية والقبلية أدت إلى مقتل آلاف الأشخاص وتشريد الملايين. تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: **إلى أي مدى ساهمت الحرب الأهلية في جنوب السودان في تأخير بناء دولة جنوب السودان؟** ويتفرع من هذا السؤال:

- هل كان لميراث للاستعمار دور في عدم استقرار جنوب السودان قبل وبعد الانفصال؟
- إلى أي مدى ساهمت الأوضاع الاقتصادية في إعاقة بناء الدولة في دولة جنوب السودان؟

4.1. فروض الدراسة:

- أدى التعدد الإثني والقبلي في دولة جنوب السودان إلى صراعات وحروب أهلية ساهمت في إعاقة بناء الدولة في جنوب السودان.
- السياسات الإستعمارية جعلت التنافر أمراً طبيعياً وموروثاً في دولة جنوب السودان حتى ما بعد الانفصال.
- لعبت العوامل الاقتصادية والسياسية دوراً كبيراً في تأجيج الصراع بين المكونات السياسية والاجتماعية مما أدى إلى احتكار السلطة لدى الحركة الشعبية في دولة جنوب السودان.

5.1. أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى استكشاف وتوضيح الإشكاليات التي تعيق عملية بناء الدولة في إفريقيا.
- تهدف الدراسة للتعرف على أهم الأسباب الفعلية التي تعيق عملية بناء الدولة في دولة جنوب السودان والوصول إلى حلول لها.
- وكذلك تهدف إلى التنبؤ بمآل الاستقرار في دولة جنوب السودان وكيف يتم ذلك.

6.1. أهمية الدراسة:

- تمكن أهمية الدراسة في معرفة الإشكاليات وتحديات الظاهرة والخفية التي تعيق بناء عملية الدولة القومية في إفريقيا بصورة عامة وجنوب السودان بصورة خاصة المتمثلة في الإشكاليات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وهل هي نفس الإشكاليات تنطبق على جميع دول القارة أم تختلف من دولة لأخرى.
- تعتبر هذه الدراسة مهمة باعتبارها إضافة لدراسات التي تناول جنوب السودان كدولة وفي إحدى تحديات استقرارها.

7.1. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: دولة جنوب السودان.
- الحدود الزمانية: 2011-2020م.

8.1. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي بغرض سرد البيانات والمعلومات التي تم جمعها من مصادر مختلفة.

9.1. الإطار النظري

التعريف بالدولة:

وردت تعريفات عدة للدولة واختلفت هذه التعاريف في ماهية الدولة، ولكن هذه التعاريف اتفقت في مقومات الدولة أو الأركان الأساسية لها، ونورد منها: عرف كل من بطرس غالي ومحمود خيري أن الدولة: مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها بالحكومة. (الدومة، 2003، ص101)

الدولة هي مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لنظام سياسي معين متفق عليه فيما بينهم يتولى شؤون الدولة، وتشرف الدولة على أنشطة سياسية واقتصادية واجتماعية بهدف تقدمها وازدهارها وتحسين مستوى حياة الأفراد فيها، وينقسم العالم إلى مجموعة كبيرة من الدول، وإن اختلفت أشكالها وأنظمتها السياسية.

الدولة بتعريفها الواسع والشامل هي تجمع بشري مرتبط بإقليم محدد يسيره نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه لمصلحة مشتركة تسهر على محافظة هذا التجمع سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض نظام معاقبة من يهدد أمنها. (الشرقاوي، 1974، ص25)

نشأة الدولة وتطورها: تعود جذور كلمة الدولة للغة اللاتينية لكلمة Position التي تعني الوقوف، كما ظهر مصطلح الدولة في اللغات الأوروبية في مطلع القرن الخامس عشر، وفي القرن الثامن عشر تطور مصطلح الدولة واستخدم تعبير Publicae اللاتيني والذي يعني الشؤون العامة. (موسى، 2006، ص94)

هنالك ثلاثة صور لنشأة الدولة:

الصورة الأولى: قد تنشأ الدولة من توافر عناصر جديدة كلية أي تلك العناصر لم تكن في السابق دولة في أي شكل من الأشكال وقد اتفق جميع من ذكر هذه الصورة ولادة الدولة على أن هذه الصور نادرة الحدوث في هذه الدول "دولة ليبيريا" التي قامت باستقرار جماعة النزوح على إقليم كانت تقطنه قبائل همجية واستوطنوا بها وأقاموا تلك الدولة عام 1922م وكذلك نشأة جمهورية ترنسفال في جنوب أفريقيا عام 1837م. (مجاهد، 2002، ص202)

الصورة الثانية: قد تنشأ الدولة من خلال الانفصال عن الدولة الأم أو تفكيك الدول الكبرى أو الإمبراطوريات وتوافر العناصر الثلاثة في الإقليم أو الجزء المنفصل فتنشأ دولة جديدة قد تختلف في بعض المعالم أو جميعها عن الدولة الأم.

الصورة الثالثة: إذا كانت الصورة السابقة تتم نتيجة انفصال أو تفكيك فان هذا النوع على عكس من سابقتها تنتج بسبب لاتحاد دولتين أو أكثر مع بعضها في صورة دولة واحدة ذات سيادة. وإذا اعتبرنا الحصول على الاستقلال والاعتراف الدولي بالدول التي لم تستقل بعد هو من قبيل إنشاء للدولة. (محمد، 1979، ص124)

مراحل تطور الدولة:

نظرية التطور التاريخي أو الطبيعي: يطلق عليها مفكري العلوم الاجتماعية النظرية التطورية المفسرة لنشأة الدولة، حيث تعود أصل نشأة الدولة إلى عوامل متعددة تفاعلت منها القوة المادية والاقتصادية، كذلك العوامل الدينية والمعنوية والعقائدية تختلف من دولة إلى أخرى؛ أنه قد يكون أحد هذه العوامل مهم بالنسبة لنشوء دولة معينة في حين لا تكون ذات أهمية لدولة أخرى. بحسب هذه النظرية أن الدولة ظاهرة طبيعية نتجت عن تفاعل عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وعقائدية، وذلك عبر فترات طويلة من التطور التاريخي الذي أدى إلى تجمع الأفراد للتعايش معاً، وتطورت الأحوال بعد ذلك بظهور فئة حاكمة لهذه الجماعة فرضت سيطرتها عليها، وقبضت على ناحية الأمور فيها مما أدى في النهاية إلى نشأة الدولة. (محمد، 1979، ص125)

نظرية الأسرة: بعد التطرق إلى نظرية التطور التاريخي لتفسير نشأة الدولة، نتعرض بعد ذلك إلى نظرية الأسرة. إن هذه النظرية ترجع أصل نشأة الدولة إلى الأسرة لأنها الخلية الأولى للمجتمع. ثم نمت هذه الأسرة وتناسلت وكونت مجموعة من الأسر ثم نمت أكثر وأصبحت عشيرة، ثم تطورت العشيرة إلى قبيلة ومع مرور الزمن اتحدت عدة قبائل فيما بينها واستقرت فوق بقعة معينة، وخضعت لرئيس واحد فظهرت المدينة ومن اتحاد عدة مدن تكونت المدينة. ولقد أخذ أرسطو بنظرية التطور العائلي كأصل لنشأة الدولة، إذ أقر على أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الجماعة، لأن من يشعر بعدم احتياجه للآخرين من أقرانه أو يستطيع أن يعيش منعزل ليس إلا أحد فرضيين: هو إما أن يكون رجل فوق مستوى البشر أو حيوان وحش. (زايد، 2012، ص232)

تطور الدولة في عهد وما بعد الاستعمار

الدولة في عهد الاستعمار: قد اعتقد كثير من الافارقة في بداية المرحلة الاستعمارية أن توقيع المعاهدات مع الأوربيين هو نوع من التحالف أو تدعيم أو أصر الصداقة أكثر من كونه عملاً من أعمال الاحتلال والسيطرة وعليه فإن ممالك أفريقية مثل التيف وبورتو نوقو ودولاً دخلت في اتفاقيات مع قوى أوربية، وقد إشتكى ملوك هذه الأمم الإفريقية بمرارة حينما انتهكت هذه الاتفاقيات. وربما أثرت الشعارات التي رفعها الأوربيون لتغطية أهدافهم الإستعمارية الحقيقية على وجود هذا الاعتقاد الزائف، وي طرح جومو كينياتا بعداً آخر لسوء الفهم الذي واكب بدايات عملية تخاطف أفريقيا. (اوليفر، 2005، ص 85)

رجع تاريخ الاستعمار الخارجي لأفريقيا إلى التاريخ القديم والعصور الوسطى والتاريخ الحديث، وذلك اعتماداً على الكيفية التي يُعرّف بها المصطلح «استعمار». في اللغة السائدة، تركز النقاشات حول الاستعمار في أفريقيا على الغزوات الأوروبية التي تمخض عنها عصر الإمبريالية الجديدة والتدافع على إفريقيا (1884-1914)، والتي تُبعت بإنهاء الاستعمار التدريجي. تتضمن القوى الرئيسية التي اشتركت في الاستعمار الحديث لإفريقيا كلاً من بريطانيا وفرنسا، وألمانيا، والبرتغال، وإيطاليا. تستعمل أغلب الدول الأفريقية لغةً مفروضةً من قبل قوة استعمارية حديثة، إذ تُستعمل كلغة رسمية في إدارة الدولة وفي الإعلام. (ريتشارد، 2002، ص 125)

النظام الاستعماري الفرنسي: السمة الرئيسية التي اتسم بها الاستعمار الفرنسي، التي شكلت الوجه التاريخي للاستعمار الفرنسي في القارة وأثرت على حاضرها ومستقبلها. وجرى خط الحدود بين بلدان القارة عقب مؤتمر برلين بين (1884 - 1885)، مع بداية فترة الاستقلال، تم نقل إدارات الدولة إلى شخصيات شغلوا مناصب في البرلمان الفرنسي خلال الفترة الإستعمارية، أو عملوا في الإدارة الإستعمارية، أو تلقوا تعليمهم في فرنسا، وبذلك ضمنت باريس استمرار النهج الاستعماري حتى ما بعد مرحلة الاستقلال. (حسن، 1998، ص 60)

النظام الاستعماري البريطاني: انتهجت بريطانيا نظام حكم غير مباشر والذي يعني أن تقوم بريطانيا بحكم الأفارقة أنفسهم فهي في الغالب الأعم لم تقم بمحاولة تغيير الرؤساء التقليديين، لقد تركت السياسة في أيدي الجهاز الإداري الذي أوجده الافارقة. لاحقاً قام الملك تشارلز الثاني بتدشين الشركة الملكية الأفريقية ومنحها احتكار تجارة استيراد العبيد لمستعمرات بريطانيا في منطقة الكاريبي. فقد كان الرق منذ البداية هو أساس وجود الإمبراطورية البريطانية في جزر الهند الغربية، فبريطانيا حتى إغائها تجارة الرقيق سنة 1807 كانت مسؤولة عن نقل 3.5 مليون من العبيد الافارقة إلى الأمريكتين، وهو ثلث الرقيق المنقولين عبر المحيط الأطلسي. ولتيسير هذه التجارة أنشئت حصون وقلاع على ساحل غرب أفريقيا مثل جزيرة جيمس وأكرا وجزيرة بونس. وارتفعت نسبة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في منطقة الكاريبي البريطانية من 25% في 1650 إلى حوالي 80% في 1780، وفي المستعمرات الثلاث عشرة من 10% إلى 40% خلال نفس الفترة (أصبحوا أغلبية في المستعمرات الجنوبية) فقد كانت تلك التجارة

مربحة للغاية بالنسبة لتجار الرقيق وأصبحت دعامة اقتصادية رئيسية للمدن البريطانية [الإنجليزية] الغربية مثل بريستول وليفربول التي شكلت الركن الثالث من التجارة الثلاثية مع أفريقيا والأميركيتين.

الاستعمار و"التزاحم على أفريقيا": المزاغمة الإقليمية الأوروبية على القارة الإفريقية في عام 1914 في أواخر القرن التاسع عشر، اشتركت القوى الإمبريالية في حملة تزاحم كبرى وقامت باحتلال معظم القارة، وتحويل العديد من الدول إلى دول محتلة، ولم يتركوا سوى دولتين مستقلتين فقط: ليبيريا، وهي دولة مستقلة نسبياً تم تسوية أوضاعها من خلال الأمريكيين من أصول إفريقية، وأثيوبيا المسيحية الأرثوذكسية (المعروف لدى الأوروبيين بـ الحبشة). وقد استمر الحكم الاستعماري من قبل الأوروبيين حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عندما حصلت كافة الدول المحتلة تدريجياً على استقلالها الرسمي. (عمر، 1975، ص159)

وقد اكتسبت حركات الاستقلال في إفريقيا زخماً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى إضعاف القوى الأوروبية الكبرى. وفي عام 1951، حصلت ليبيا، المستعمرة الإيطالية السابقة، على استقلالها. في عام 1956، حصلت كل من تونس والمغرب على استقلالهما من فرنسا وفي نفس العام حصل السودان على استقلاله من المملكة المتحدة. وتبعتهما غانا في العام التالي لتصبح أول دولة مستعمرة من جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا تحصل على استقلالها. بينما حصلت معظم بقية دول القارة على استقلالها على مدى العقد التالي، وحصلت عليه في معظم الأحيان عن طريق الوسائل السلمية نسبياً، إلا أنه لم يتحقق في بعض البلدان، ولا سيما مصر والجزائر، إلا بعد صراع عنيف. على الرغم من أن جنوب إفريقيا كانت من أوائل الدول الإفريقية حصولاً على الاستقلال، فقد ظلت تحت حكم المستوطنين البيض وحتى عام 1994، فيما يعرف باتفاقية الفصل العنصري.

الدولة الإفريقية بعد الاستعمار "الاستقلال": تحتوي قارة إفريقيا اليوم 54 دولة مستقلة وذات سيادة، ومعظم هذه الدول لا تزال على الحدود الموضوعية منذ عهد الاستعمار وتعاني الدول الإفريقية كثيراً منذ فترة الاستعمار من عدم الاستقرار والفساد والعنف والتسلط. وتعتبر الغالبية العظمى من الدول الإفريقية جمهوريات تعمل وفقاً لشكل معين من أشكال النظام الرئاسي للحكم. وبالرغم من ذلك فقد تمكنت قلة منهم من الحفاظ على أنظمة الحكم التي تدعمها الديموقراطية، إلا أن كثيراً منها تدور في رحمة سلسلة من الانقلابات، محدثة ديكتاتوريات عسكرية. وهناك عدد من قادة إفريقيا ما بعد الاستعمار، كانوا من القادة العسكريين، ولذا فقد حصلوا على تعليم ضعيف، ويجهلون مسائل الحكم. كما أن النزاعات الإقليمية، والنزاعات على الحدود تعد من الأمور الشائعة، والتي فرضها استعمار الأوروبي على الحدود المتنازع عليها في العديد من الدول من خلال الصراعات المسلحة. (عمر، 1975، ص160)

ويمكن القول في الاتجاه نفسه: إن المشكلات التي واجهت دولة ما بعد الاستعمار، والصعوبات التي اعترضتها في مسألة صعوبة توطين النموذج الغربي للدولة، راجعة بالأساس إلى غياب تقاليد دولتيه (أسس بناء الدولة) في التاريخ الإفريقي، وهو ما يفسر رفض فكرة «الدولة» من قبل المجتمع، وهو الأمر الذي

أكده غورن هايدن Goren Hyden، حيث يرى أنه-باستثناء إثيوبيا-: «لم تستطع المجتمعات الأفريقية جنوب الصحراء أن تطوّر نفسها أنظمة دولتيه». (أحمد، 1999، ص233) في اعتقادنا أنّ جلّ التحديات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي متعلّقة بالفشل الاقتصادي وأزمة التوزيع ويميز جون وايزمان John Wiseman بين ثلاث مراحل في التطوّر السياسي والاجتماعي في أفريقيا: (محمد، 2004، ص104)

الأولى: وهي المرحلة المبكرة، هي سنوات تصفية الاستعمار، وبداية تحقيق الاستقلال الوطني، وقد ميزتها جملة قضايا رئيسية، من أبرزها: إشكالية بناء الدولة الوطنية، طبيعة الأنظمة السياسية، وكذا قضية تحقيق التنمية السياسية.

الثانية: حدّد مداها في منتصف الستينيات، وإلى نهاية ثمانينيات القرن المنصرم، وطبعتها ثلاثة ملامح رئيسية: التخلّي عن صيغة التعددية الليبرالية والتحوّل نحو تبني نظام الحزب، وتدخل العسكر المباشر في الحياة السياسية، وأخيراً وجود أنظمة انتخابية تنافسية، سواء في الدول التي حافظت على نمط التعدّد الحزبي، أو التي اعتمدت نمط الحزب الواحد.

معايير تداول السلطة في الدولة الأفريقية الحديثة: يمثل الزعامة واحد من المعايير التقليدية للسلطة فإن سلوب الزعامة الموروث عن الاستعمار في شكل قيادة تدعى الديمقراطية والحوار المفتوح والانتخاب العلني، فإن هذا الشكل قد اختفى في كل أنحاء أفريقيا ما بعد الاستعمار الجغرافي ليصبح المجال نموذج قيادة مختلفة أو أقل ديمقراطية ولا يختلف عن نماذج الزعماء الافارقة العظام في الماضي.

معايير الحكم الراشد: تشير أدبيات الأمم المتحدة والبنك الدولي وعدد من الدراسات على أن خصائص ومعايير الحكم الراشد عديدة ومتنوعة، منها معايير سياسة واقتصادية واجتماعية وإدارية وتشمل مكونات الحكم الراشد المتمثلة في الدولة ومؤسساتها المركزية واللامركزية، والإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وقد تبني البنك الدولي عدد من المعايير استناداً إلى ما يحفز النمو الاقتصادي والإنتاج وحرية التجارة والخصخصة. وبالرغم من أنه ما من توافق دولي بشأن تعريف "الحكم الرشيد"، إلا أنه يمكن أن يشمل المواضيع التالية: الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمشاركة الفعالة، والشراكات المتعددة الجهات الفاعلة، والتعددية السياسية، والعمليات والمؤسسات الشفافة الخاضعة للمساءلة، وقطاع عام يتصف بالكفاءة والفعالية، والشرعية، والوصول إلى المعارف والمعلومات والتعليم، والتمكين السياسي، والمساواة، والاستدامة، والمواقف والقيم التي تعزز المسؤولية والتضامن والتسامح. (لطفي، 2016، ص89).

إشكاليات وتحديات بناء الدولة الأفريقية

أولاً: إشكالية بناء الدولة القومية: تعني مهمة بناء الدولة الأمة أن يكون الولاء الاسمي للأفراد والجماعات كافة في المجتمع متجهاً للدولة بحيث تنصهر في بوتقتها جميع الولاءات الأولية الأخرى ، وتتفاعل مختلف الجماعات في الدولة على قدم المساواة بغض النظر عن أصولها الإثنية او العرقية بهدف المشاركة في صياغة وتنفيذ برامج التنمية الشاملة وقد مثلت تلك القضية إشكالية كبرى للنظم السياسية

الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال نظراً لخصوصيتها التاريخية ومواريتها الإستعمارية فالإدارة الإستعمارية لم تكن مهمته بتأسيس ولاء قومي في المستعمرات، وإنما ركزت على إيجاد الفئات والطبقات التي تدين لها بالولاء كسلطة استعمارية. (آبي ومايكل، 1995، ص49)

ومع رحيل المستعمر الأوربي كان طبيعياً أن تنتشر الانقسامات والصراعات على كافة المستويات داخل السياسي والاجتماعي للدولة الإفريقية فهم الصراع داخل صفوف النخبة الحاكمة من جهة، واتسعت الهوة بين النخبة والجماهير من جهة أخرى، كما أضحت التوتر المحموم هو العلامة المميزة لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين مختلف الجماعات المتميزة اثنياً وعرقياً في الدولة، وقد وصل الأمر بهذه الجماعات في عدد الحالات أن ترفع دعاوي انفصالية وتخوض معركة من الكفاح المسلح مثلما حدث في أزمات بيفرا، شابا، وجنوب السودان. (عبد الرحمن، 1998، ص72)

وتعد الأزمة التكاملية واحدة من أخطر التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة القومية في إفريقيا، كما أنها طرحت إشكالية كبرى أمام عملية تأسيس نظام سياسي إفريقي مستقر في مرحلة ما بعد الاستعمار. **ثانياً: إشكالية التعددية السياسية:** يمكن تحديد مفهوم التعددية على ثلاثة مستويات وهي: الثقافية، الاجتماعية، السياسية، فالتعددية الثقافية تعني بناء تصور العالم المحيط من خلال الاعتقاد بأن الاختلاف وليس التوحد والتعاون ليس الإجماع والتغيير وليس السكون هي جميعها أسس الحياة الصالحة.

أما التعددية المجتمعية فأنها تختلف عن التمايز المجتمعي صحيح أن كليهما تعبير عن أبنية اجتماعية متميزة إلا أن ذلك لا يعني ان المجمعات كافة متميزة من الناحية التعددية ليس هو المجتمع الذي يقوم على أساس التعدد الوظيفي لأن الأخير يعبر عن أحد الأنماط المحتملة للتمايز المجتمعي. ويعني المستوى الثالث للتعددية هو التعددية السياسية تنوع السلطة في المجتمع. (سعيد، 1994، ص22) ويمكن تقليص السياسة التعددية في إفريقيا إما عن طريق انتهاج إستراتيجية تسلطية ترمي إلى احتكار السلطة من جانب فئة محدودة او عن طريق السماح بنمط من التعددية المقيدة كما هو الحال بالنسبة لبورتسودان والسنغال. (صالح، 1970، ص19)

ثالثاً: إشكالية الانقلابات العسكرية والحكم العسكري: عندما حان وقت منح الاستقلال لمعظم دول إفريقيا حوالي 1960م كان هناك قليل من المراقبين من يتصف بالذكاء الذي يجعله يتنبأ بقوة العسكريين في الشؤون الإفريقية، ويبدو ان أفريقيا كانت في ذلك الوقت تنشئ نخبة تتولي السلطة الى الثقافة الغربية الحديثة. (طارش، 2016، ص21)

الإشكاليات والتحديات الاقتصادية: بعد خروج المستعمر الأوربي من إفريقيا وفي سبيل بناء الدولة الوطنية واجهت الدولة الإفريقية إشكاليات اقتصادية مثل التبعية الاقتصادية والاستغلال الاقتصادي. ان التوسع في إنتاج المعادن في أفريقيا بعد الحرب العالمية وأثناء الحرب لعب دوراً هاماً في زيادة تبعية إفريقيا الاقتصادية للغرب وأرست دعائم الاستعمار الجديد.

لقد حصلت قفزة هائلة في مجال الصناعة لأغراض الدفاع والتدمير، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ترسانة اسلحة العالم الغربي وهو المركز الذي استمرت في احتلاله منذ الحرب نتيجة لسياستها في أضواء الشيوعية واندلاع حروب جديدة في فيتنام وكوريا وغيرها أصبح هناك نمو كثيف في التسليح النووي والتقليدي، أصبح الاقتصاد الأمريكي اقتصاداً حربياً وان الزيادة الكبيرة في إنتاج الأسلحة أوجدت طلبات متزايدة على الموارد الخام التي تحتاجها الصناعة وخاصة في إفريقيا الغنية بالمعادن. (تارارين، 1979، ص33)

الإشكاليات والتحديات الاجتماعية: ارتبطت الدولة الإفريقية بخاصية تجذر البنية الاجتماعية المتعددة والمتنوعة داخل بنية مجتمعاتها، وعلى رغم من ان تلك التنوعات الاجتماعية التاريخية والدينية والطائفية والفئوية ذات أدوار وسلوكيات وتعبيرات سياسية متباينة ومختلفة في تأثيراتها من مجتمع الى آخر فأنها استمدت في التعبير عن حقيقة التكوين الاجتماعي للدولة الإفريقية، وثانياً استمرت في استقطاب مشاعر الولاء الاجتماعي متحاشية الانصهار في بوتقة المجتمع الواحد في ظل أيديولوجيات لم تتبلور فيها البنية السياسية الاجتماعية على نحو يضمن لتلك العصبية الالتحام بشكل كافي بجسد الدولة الإفريقية الحديثة. (طارش، 2016، ص155)

وهذا ما أقضي إلى تعميق الولاءات الفرعية الضيقة التي زودت بها حركة الصراع السياسي داخل المجتمع مما أدى الى تحويل تلك العصبية إلى بنية ومؤسسات سياسية حديثة ممثلة لعصبيتها او فئويتها وتعمل وفق ثقافتها الاجتماعية المتعددة حيث تعتبر إفريقيا أكثر مناطق العالم تنوعاً عرقياً ولغوياً (أمباي، ص 144)

إشكالية الهوية: لا شك بان إفريقيا قارة شاسعة من حيث المساحة وأنها مهد البشرية ولها جذور حضارية عريقة في التاريخ ولكن حقبة الاستعمار الغربي الحديث قد أحدثت تغيرات جوهرية في بنيتها الجغرافية واللغوية والثقافية والاقتصادية، فنجد ان اللغة والهوية لها روابط متبادلة التأثير متداخلة في بعضها البعض ومن الصعب الفصل بينها، فاللغة ركن أساسي في بنية الهوية كما ان الثقافة مرتبطة باللغة، أعتقد بانه من الملائم النظر في مشكلة اللغات على مستوى العمق الإفريقي، وذلك لأن التعددية اللغوية الهائلة في هذه القارة تشكل غني لا نظير له، وفي الوقت نفسه تلعب دوراً محورياً في طمس الهوية كتركيبية في نشوب الحروب والتوترات وعدم الاستقرار، تحتل القارة الإفريقية المركز الأول في التنوع اللغوي في العالم حسب التقارير الدولية.

إشكاليات وتحديات بناء دولة جنوب السودان

دولة جنوب السودان الجغرافيا الديموغرافية: جمهورية جنوب السودان دولة تقع في وسط إفريقيا، وتعتبر مدينة رامشيل في ولاية البحيرات عاصمتها في حين ان أكبر مُدنها هي مدينة جوبا وواو وملاك ورومبيك وأويل وياي. تأسست جنوب السودان عندما استقلت عن السودان في استفتاء شعبي لسكان الجنوب أعلن عن نتائجه النهائية في فبراير 2011، وتم الإعلان عن استقلال كامل للدولة في 9 يوليو 2011. (محمد، 2013، ص39)

حزب العدالة والتنمية واستراتيجيته الإصلاحية والنهضوية في تركيا

التاريخ السياسي: تاريخ جنوب السودان لا يعرف عنه إلا القليل قبل عام 1820. وبدأ كثيراً من الأوروبيين رحلاتهم لاكتشاف منابع النيل. خلال فترة الحكم التركي قبل عام 1885 عين الخديوي «حاكم مصر» بعض الأوروبيين كمديرين للاستوائية لخدمة أغراضه ومد نفوذه وقد اشتهرت فترة الحكم التركي وفترة حكم المهديّة 1885-1899 بغارات جلب الرقيق التي قام بها بعض الأوروبيين والمصريين وأهل شمال السودان مما نجم عنه شعور زائد بالكراهية وولّد خوفاً شديداً تجاه الشماليين. بالطبع فقد حُرمت تجارة الرقيق بعد الفتح المصري الإنجليزي عام 1899.

يُعد التاريخ السياسي لجنوب السودان من الملفات المهمة لفهم طبيعة السودان الخاصة، حيث تضافرت مجموعة من العوامل على تقسيم السودان معنوياً قبل أن تصبح حدودياً في القرن التاسع عشر عندما استعمرت بريطانيا السودان مع مصر. في أغسطس 1955 تمرد بعض أعضاء الفرقة الجنوبية من الجيش السوداني بإيعاز من المملكة المتحدة ضد الشمال، حيث كانت هناك شكوك لدي الجنوبيين على سياسات وزارة إسماعيل الأزهرى التي تشكلت في يناير من نفس العام. وفي عام 1958 وبعد تولي إبراهيم عبود للسلطة قامت الحكومة العسكرية بإتباع سياسة التذويب بالقوة مع الجنوبيين، وأدى ذلك إلى مطالبة الأحزاب الجنوبية وعلى رأسهم "حزب سانو" باستقلال الجنوب. وفي عام 1972 تم توقيع اتفاقية أديس أبابا والتي أعطت للإقليم الحكم الذاتي في إطار السودان الموحد، إلا أنه في يوليو وسبتمبر من عام 1983 أصدر الرئيس جعفر نميري عدة قرارات أطاحت بالاتفاق منها تقسيم الإقليم إلى ثلاثة أقاليم ونقل الكتيبة (105) وبعض الجنود إلى الشمال وإتهام قائدها كارينو كوانين باختلاس أموال، كما تم إرسال قوات لإخضاعها فأدى ذلك إلى هروبها إلى الأدغال الاستوائية لتصبح فيما بعد نواة لجيش الرب، فكلفت الحكومة العقيد جون قرنق بتأديب الكتيبة، إلا أنه أعلن انضمامه إلى المتمردين مؤسساً الحركة الشعبية لتحرير السودان ولها جناح عسكري عبارة عن جيش، وأعلن إن هدف الحركة هو "تأسيس السودان علماني جديد" قائم على المساواة والعدل الاقتصادي والاجتماعي داخل السودان موحد، وبعد الإطاحة بنظام جعفر نميري عبر انتفاضة شعبية عام 1985 كان هناك أمل في التوصل إلى اتفاق مع الحركة، ولكنه فشل بعد اجتماع رئيس الوزراء الجديد الصادق المهدي مع قرنق بعام 1986. وفي نوفمبر من عام 1988 تم إبرام اتفاق بين قرنق ومحمد عثمان الميرغني في أديس أبابا والذي نص على تجميد قرارات سبتمبر 1983، ولكن هذا الاتفاق لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ بعد انقلاب يونيو 1989 بقيادة عمر البشير والتي تبنت شعار "الجهاد الإسلامي" ضد القوى الجنوبية مستعينة بتسليح مليشيات تدعى قوات الدفاع الشعبي، وحققت الحكومة عدة انتصارات عسكرية. (محمد، 2013، ص37)

وفي أغسطس 1991 وبعد سقوط نظام منغستو في إثيوبيا وانشقاق الحركة الشعبية، حاولت الحكومة الاستفادة من هذا الانشقاق فأجرت الاتصال منفردة مع لام أكول بوثيقة عرفت باسم "وثيقة فرانكفورت" والتي وقعت في يناير من عام 1992، إلا أن الحكومة السودانية أنكرتها بعد ذلك. وفي مايو 1992 وتحت رعاية الرئيس النيجيري إبراهيم بانبجيدا أجريت الجولة الأولى للمفاوضات في أبوجا، ثم الجولة

الثانية في مايو من عام 1993، ولكن لم تسفر هذه المفاوضات عن شيء. وتضاعفت الجهود الدولية من خلال "منظمة الإيغاد" إلى أن تم توقيع اتفاق إطاري يسمي "بروتوكول ماشاكوس" وذلك في يوليو من عام 2005 والذي أعطى للجنوب حكم ذاتي لفترة انتقالية مدتها 6 سنوات، وحق تقرير المصير وفرصة للجنوبيين لتفكير في الانفصال، كذلك أعطى الفرصة في بناء مؤسسات الحكم الانتقالية كنوع من الضمانات. وفي 9 يناير 2005 وقعت الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا.

الموقع والمساحة: يقع دولة جنوب السودان في المنطقة المدارية بين خطي الطول 24، 35.3 شرقاً وخطي العرض 4-12 شمالاً ويغطي إقليم دولة جنوب السودان مساحة من الأرض تبلغ 650 ألف كيلومتر. (صديق، 1998، ص9)

ولكن بعض الدراسات تفيد بأن يشغل دولة جنوب السودان 7000 ألف كيلو متر مربع من مساحة السودان الأم الكلية حوالي 2.5 مليون ميل مربع أو ما يعادل 28% من مساحة السودان، ودولة جنوب السودان حدث مع خمس دول هي: اثيوبيا، كينيا، اوغندا، كونغو الديمقراطية، وأفريقيا الوسطي. تشكل المراعي 40% من مساحة دولة جنوب السودان والأراضي الزراعية حوالي 30% بينما الغابات الطبيعية 23% والسطوح المائية 7% من جملة المساحة: (حسن وعاشور، 1998، ص 151)

التركيبة السكانية "الديموغرافية": يضم دولة جنوب السودان العديد من المجموعات الإثنية المتميزة والمتباينة في العادات والتقاليد وأهم تلك المجموعات هي: قبيلة الدينكا، قبيلة النوير، قبيلة الشلك، النيليون والحاميون. (سداد السبع، 2015، ص137)

أسباب فشل دولة جنوب السودان كدولة حديثة البناء: ولدت دولة جنوب السودان في (9 تموز 2011) بعد عقود طويلة من الحروب الأهلية (1959-1972) ثم (1983-2005)، بموجب النتائج الرسمية التي أسفر عنها الاستفتاء لجنوب السودان الذي جرى يوم 9 كانون الثاني 2011، والذي عبّر عن اختيار الانفصال من قبل سكان جنوب السودان، بنحو 98.83%.

ومنذ نشأة هذه الدولة الفتية، التي تعتبر الأحدث في العالم، عقب حرب أهلية ضروس أسفرت عن مقتل مليوني شخص، وتهجير أربعة ملايين، ودولة جنوب السودان تصارع من أجل البقاء، على الرغم من اعتقاد الكثير من المحللين أن التحدي الأصعب قد مرّ. وأثارت دولة جنوب السودان عند انفصالها في العام 2011 أملاً كبيراً، سرعان ما انهارت بسبب النزاعات السياسية التي أغرقت هذه الدولة الفتية في دوامة العنف. وحتى المراقبون المتابعون للصراعات المعقدة على السلطة في جنوب السودان أدهشتهم السرعة التي اتسعت بها رقعة النزاع، وضراوة أعمال العنف التي تفجرت بين القبيلتين الجارتين "الدينكا" للرئيس سيلفا كير و"النوير" لنائبه السابق رياك مشار.

وبعد عامين من الانفصال، ظلت هذه المشاكل قائمة، إضافة إلى استمرار النزاعات بين جوبا والخرطوم، حول ترسيم الحدود بين البلدين، والإنتاج النفطي. فالمشكلة التي تواجه هذه الدولة الجنوبية تتمثل في مواصلة استخدام البنيات الأساسية المتواجدة في الشمال، مثل خطوط الأنابيب لتصدير نبتها

أو وسائل النقل النهري والموانئ البحرية خصوصاً، نظراً لعدم توافر منافذ بحرية للدولة الوليدة، مما يجعلها تعتمد كلياً على الدول المجاورة ذات المنافذ البحرية: السودان الشمالي، كينيا. فبين كانون الثاني 2012 ونيسان 2013، قررت جوبا توقيف إنتاجها النفطي الذي يقدر بنحو 350000 برميل في اليوم الواحد، بسبب نزاعها مع الخرطوم حول نسبة الاقطاعات من مرور النفط في خطوط الأنابيب التي يمتلكها السودان. (سداد السبع، 2015، ص 138)

فالنفط كان ولا يزال في قلب الصراعات بين الخرطوم وجوبا، ففي 7 أيار 2013، قرر السودان إعادة ضخ نفط جنوب السودان في البنية التحتية النفطية للشمال عبر الأنبوب الذي يمتد على مسافة 1500 كيلومتر حتى ميناء بورتسودان المطل على البحر الأحمر، وهو الميناء الوحيد القادر على تصدير النفط للسودانيين، وجلب مليارات من الدولارات لهذين البلدين الفقيرين. غير أن تصدير النفط كان لمدة قصيرة جداً، إذ اتخذ الرئيس السوداني عمر حسن البشير قراراً، بوقف تدفق نفط جنوب السودان عبر بلاده، بسبب الدعم العسكري الذي تقدمه جوبا للمتمردين من ولاية جنوب كردفان والمنطقة الواقعة على النيل الأزرق، الذين يقاثلون الحكومة المركزية السودانية في الخرطوم.

إضافة إلى موضوع النفط، هناك الخلاف حول منطقة أبيي الغنية بالنفط والتي تنتج 500 ألف برميل، وتمثل 5% من نفط السودان، فقد استتنتها اتفاقية نيفاشا ووضعت لها بروتوكولاً خاصاً كجنوب النيل الأزرق وجبال النوبة. وكان من المقرر إجراء استفتاء في شهر كانون الثاني 2011، لتحديد مستقبل أبيي، لكنه لم يحصل بسبب الخلاف حول تحديد جسم الناخبين، ولم يتم تحديد موعد آخر، لتحديد الوضع النهائي لهذه المنطقة الغنية بالنفط. وهناك قرابة 5000 جندي من قوات الأمم المتحدة، أغلبهم من الأثيوبيين، يتمركزون في هذه المنطقة للفصل بين الطرفين المتنازعين. وكادت هذه الخلافات أن تقود البلدين إلى حافة الحرب في ربيع 2012

الإشكاليات والتحديات الاجتماعية والسياسية في دولة جنوب السودان:

(أ) الإشكاليات والتحديات الاجتماعية:

الحرب الأهلية في دولة جنوب السودان: بعد عامين فقط من تأسيس الدولة اندلعت حرب أهلية جديدة وهذه المرة بين أبناء الجنوب أنفسهم الذين تحزبوا في معسكرات متفرقة ففريق وقف خلف سلفاكير رئيس الجمهورية وأغلبهم من الدينكا وفريق آخر خلف نائب الرئيس رياك مشار وأغلبهم من النوير. وأعلن سلفاكير خلع نائبه مشار واتهمه بالتخطيط للانقلاب عليه وهو نفس الاتهام الذي قدمه قرنق لسلفاكير قبل ذلك بحوالي 15 عام. ووسط انتقادات لممارسات السياسيين في جنوب السودان استمرت المعارك وأصبحت حرباً بين الطرفين وأخطر مشار للخروج بقواته من جوبا وبدأ الحرب الأهلية لمواجهه مما وصفه محاولاً تهميش النوير وإبعادهم من السلطة ودارت الحرب لعامين حتى تدخلت الوساطات الدولية، والإنذارات الغربية في وقتها باتفاق بين الطرفين وخلال الحرب اتهمت المنظمات الدولية كلا الطرفين بارتكاب جرائم

حرب في حق المواطنين حيث لقي عشرات من المواطنين مصرعهم وشرذمات الألاف بسبب الأزمة الطاحنة هكذا وأصبح الشعب يعاني من أزمات عدة. (الإلفي، 2016)

منذ انفصال جنوب السودان في عام 2011م شهدت دولة جنوب السودان صراعات عرقية داخلية ولاسيما تلك النزاعات متعلقة بالموارد الطبيعية والنزاعات حول المراعي والماشية، وخاصة في ولايتي جونقلي وأعالي النيل، على رغم من الجهود الوطنية المتعددة لتقادي قيام مثل هذه النزاعات القبلية ووفقاً للأمم المتحدة يري مفوضي شؤون اللاجئين في جنوب السودان إن هذا البلد يواجه مجموعة من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية بسبب الاستمرار في العداء بين الطوائف ، ونجد ان هذه الصراعات حتى داخل القبيلة نفسها مثل صراع بين دينكا بحر الغزال ودينكا بور .

إن احتمالات فشل المشرع القومي وإخفاق بناء هوية موحدة ثقافية واجتماعية للشعب جنوب السودان تتدخل فيها الاعتبارات القبلية في مختلف المشاكل حتى السياسة منها لأنها امتدت من المنافسة على الموارد الطبيعية والأراضي الى المنافسة على عدد الموظفين في حكومات الولايات والتمثيل في المحليات وترجع هذه الصراعات الى غياب الكفاءة في الإدارة العامة وغياب الشفافية المالية، وغياب العدالة في التوظيف الحكومي واستبعاد جماعات عرقية صغيرة من حقوقها السياسية والاقتصادية.

إن مستوى النجاح في بناء الدولة بتوقف على حجم الاندماج جميع مكونات المجتمع والدولة التي لا تبني على مؤسسات تراعي مختلف المكونات الاجتماعية دون فشله فتكون المؤسسات الوطنية هي المرأة التي تعكس وحجم الاندماج جميع العناصر المكونة للمجتمع في إطار الدولة وعلى المنوال نفسه توضع أماكن انتشارها وطريقة عملها دون تفرغه او تهميش وهو ما تعيشه جنوب السودان حين لم يتمكن ولاء الأفراد والجماعات من الخروج من الولاءات الإثنية ليس في التعدد الإثني ذاته بقدر ما هو فشل السلطات في التعامل مع هذا التعدد بشكل يسمح باندماج كل مكونات الديموغرافية والاجتماعية، هو ما يرشح ضعف هيكل الدولة في جنوب السودان مع الحضور القوي للعامل القبلي. (سعودي، طالبة دكتوراه)

تحدي وإشكالية بناء الثقة: واحدة من أكبر التحديات التي تواجه دولة جنوب السودان هي كيفية الثقة بين شعب جنوب السودان فيما بينهم وقد أدت الحرب الى صدمة كبيرة وقوية جداً لهذا المجتمع مع وضع الاعتبار ان الدراسات الحديثة التي اجرتها جمعية القانون بجنوب السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ان هناك صدمة كبيرة جداً واضطرابات بين أوساط الشعب في دولة جنوب السودان بنسبة بلغت حوالي 41% وهي مشابهه لبعض العمليات الموثقة في اسواء مناطق النزاع في العالم مثل تلك الإبادات الجماعية التي حددت في روندا وكمبوريا.

لذلك من أجل الخروج من هذه الأزمة وتعزيز الثقة بين شعب الجنوب يتطلب الأمر خطة طويلة المدى حتى تتم عملية السلام والعدالة الانتقالية، وتتص اتفاقية السلام على عملية مفصلة لتنفيذ العدالة الانتقالية وضمان المساءلة والمصالحة بالإضافة الى إنشاء لجنة نقصي حقائق. (طاشمة، 2016).

(ب) الإشكاليات والتحديات السياسية:

إشكالية المشاركة السياسية: الواقع في دولة جنوب السودان هو ان الحركة الشعبية لتحرير السودان تسيطر على المسرح السياسي ليس بقوة تنظيمها الداخلي ولمقدرتها على تعبئة الجماهير وإنما بالوضعية الخاصة التي حصلت عليها في اتفاقية السلام الشامل، مدعومة بتكتيكها في تصنيف مساحة حرية التنظيم والتي نفذتها بلا هوادة خلال الفترة الانتقالية وما بعدها لابد من ان تُوجد الحكومة مناخاً صالحاً يسمح لكل الأحزاب السياسية بالتمتع بعقولها متساوية للتبشير بأرائها والتنافس على التمثيل في الشأن العام وهذا يمثل فصل الحزب الحاكم عن الجيش والأجهزة الأمنية وكفالة حرية الصحافة والنشر وإعطاء الأحزاب الحرية.

ضعف المشاركة من قبل الأحزاب السياسية نسبة لضعف الهيكل التنظيمي والبناء السياسي التنظيمي رغم أن الأحزاب السياسية الجنوبية لديها هيكلها إلا أن الممارسة الحزبية لكثير من المؤسسات الحزبية غير حقيقية وضعيفة، تم وضعها مع الحزب لاستيفاء شروط التسجيل ولا تعرف أدوارها ومهامها وصلاحياتها داخل الحزب.

وهذا يؤدي الى غياب الرؤية الفكرية للحزب وبالتالي غياب النشاط الإستراتيجي والمرحلي لنشاط الحزب وغياب البرامج الحزبية الواضحة وتذبذب موافق الأحزاب السياسية وعدم اتساق مواقفها وضعف القدرة على التعامل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية وعدم التمويل التي تعاني منه الأحزاب في دولة جنوب السودان كلها تسببت في إشكالية بناء الدولة (لاما كول، 2014)

التحدي الأمني لبناء الدولة في جنوب السودان: تعاني دولة جنوب السودان من الانقسامات القبلية التي تتسم بالتعقيد لأسباب سياسية ولأسباب الصراع على الموارد، وللأسباب العرقية والثقافية، وقد تجلت هذه الانقسامات في حالات من الصراع المسلح الممتدة تاريخياً، كما تجددت بسبب طبيعية مخرجات انتخابات 2010م، حيث أنتجت المخالفات والتجاوزات الانتخابية تأثيراً سلبياً في صفوف مرشحي المعارضة والجماهير الناخبين من خارج قبيلة الدينكا إضافة الى عناصر ساخطة في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وسجل مراقبون دوليون وقوع عمليات كثيرة من التهريب والتهديد وحالات تدخل في حملات مرشحي المعارضة وعمليات اعتقال تعسفية، وتدخلاً قوياً من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان وتدخلاً مباشراً في عملية الاقتراع، وكلها أمور ساهمت في الاحتقان السياسي.

وفي هذا السياق أعلنت ثلاث قيادات من جنوب السودان عمليات تمرد مسلحة بدرجات متفاوتة، وكان بين هؤلاء جورج اثور " متحالف مع حزب المؤتمر الوطني في الشمال" المرشح لمنصب حاكم ولاية جونقلي وديفيد باويا المرشح للمجلس التشريعي وجابوك جاي الذي كان يأمل تعيينه في منصب مفوض إقليمي، حيث قاموا بإنشاء قوات وشن هجمات ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان. (الطويل، 2010)

إشكالية وتحدي الحدود لدولة جنوب السودان: تعد الحدود الشمالية الحدود الأطول حيث تمتد على مساحة حوالي 2010 كيلو متر، وقد حددت اتفاقية السلام الشامل لعام 2005م خط هذه الحدود بالاعتماد

على حدود عام 1956م ويبدو أنها لم تستطع ان تحسم كل التدخلات التي فرضها موروث الحراك الاجتماعي والعرفي داخل البلد الواحد طول الفترة الماضية.

ولا يخفي ان هذه الاتفاقية التي انتهت حرباً أهلية ضاربة بين الشمال والجنوب لم تستطع ان تنهي كل الخلافات القائمة في مجال ترسيم الحدود بين الجانبين، بل وخلقت نقاط توتر هددت التعايش الاجتماعي القائم في مناطق التماس والذي نجحت الجماعات العرقية والقبائل في المنطقة في خلقه على المدى الطويل من العيش المشترك.

وقد أثارت التقسيمات السياسية الجديدة مشكلات ملكية الأراضي واستخدامها وحقوق الرعي وتوزيع الجماعات العرقية على خط الحدود وبعد الصراع الحاصل على منطقة أبيي الغنية بالنفط المثل الأبرز في ذلك، وان تمت صياغته في ضوء التوزيعات العرقية بين قبائل المسيرية التابعة للشمال ودينكا نوك التابعة للجنوب، كما يمثل الخلاف على الحدود بين قبائل دينكا ملوال في شمال بحر الغزال والزريقات في جنوب دارفور مثلاً آخر يعزز أيضاً مطالبة الجنوب باستعادة منطقة كغي كنجة وحفرة النحاس من ولاية جنوب دارفور. (صالح، 2011)

مخاطر فشل دولة جنوب السودان: على الرغم من أن فشل دولة جنوب السودان ليس احتمالاً وارداً لعدة اعتبارات اولها ان إدارة الرئيس اوباما تعتبر دولة الجنوب من إنجازاتها الخاصة في أفريقيا وان انهيار هذه الدولة سيكلف أوباما والحزب الديمقراطي غالباً، والسبب الثاني ان هذه الدولة لا تحظى بالرعاية الأمريكية فقط بل هناك أيضاً النرويج ودول أخرى تمنحها الدعم والرعاية، والسبب الثالث هو ان هذه الدولة وجدت لتبقى كنموذج للدولة التي تحظى برعاية الغرب ولكي تتم مقارنتها قريبا بالسودان حتى يرى شعب السودان الفرص التي ضيعتها عليه حكومته بسبب عدائها للغرب تماماً مثلما حدث أيام الحرب الباردة عندما تعهدت أمريكا ومؤسسات التمويل الغربية بالرعاية الدول التي عرفت فيما بعد بـ(النمور الآسيوية) مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وماليزيا والفلبين حتى يتضح الفرق بينها وبين الدول المتحالفة مع المحور السوفيتي مثل كوريا الشمالية و فيتنام الشمالية وكمبوديا وبورما ولاوس . الاهتمام الغربي بدولة الجنوب يتجلى ايضا في الضغوط التي تمارس عليها من قبل الدول والمنظمات الغربية من أجل احترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد وهو الأمر الذي جعل سلفا كير يرفع الحصانة عن إثنين من الوزراء بتهمة اختلاس أموال لان التنمية لا يمكن أن تتحقق في ظل الفساد وفي الغرب يؤمنون بالحكمة القائلة (مع الفساد الكل خاسرون). (اتفاق بين الفرقاء، 2017)

وهناك ظاهرة أخرى وهي محاولات نائب رئيس دولة الجنوب منافسة الرئيس سلفا كير في الانتخابات القادمة هذه المناورات التي يمارسها ريباك مشار تجد الدعم والمساندة من الدول الغربية الصديقة لدولة الجنوب والهدف منها منع هذه الدولة الوليدة من الانزلاق باتجاه تجارب زمبابوي وأرتريا حتى لو أدى ذلك إلى انقسام حزب الحركة الشعبية إلى حزبين لأن بعض أصدقاء الجنوب لديهم اعتقاد بأن انقسام الحركة من شأنه أن يقلل من تدخل الجيش الشعبي في السياسة ويساهم في مسالة التداول السلمي للسلطة لأن أحزاب الجنوب ضعيفة وغير قادرة على إنتاج تجربة ديمقراطية ناجحة.

مع ذلك من الممكن طرح السؤال، ماذا سيكسب السودان من انهيار دولة الجنوب؟ يمكن تلخيص الاجابة على هذا السؤال بالقول ان السودان هو أول وأكبر الخاسرين لو ان هذه الدولة انهارت. وذلك لأسباب كثيرة منها ان عدم وجود سلطة على طول ألفي كيلومتر من الحدود سيعقد الوضع الأمني في السودان أكثر بكثير من وجود دولة قوية معادية حيث ان الدولة يمكن لجم عدوانها بواسطة المنظمات الإقليمية والدولية، ولكن في ظل عدم وجود الدولة رأينا كيف عانى المجتمع الدولي كله من ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

وأن السودان سيجد نفسه مضطراً لحراسة هذه الحدود يصوره تمنع دخول الجماعات المسلحة في حالة حروب الكر والفر وتمنع تسرب السلاح وتمنع التجارة المحرمة دولياً التي تنشأ في مناطق الهشاشة الأمنية مثل الإتجار بالبشر والمخدرات ويمكن تخيل حجم واردات الأسلحة المطلوبة لمواجهة هذا الوضع وحجم القوات الواجب حشدها والمؤن المطلوب تشوينها وما يتطلبه ذلك من موارد مالية، وما يصيب العملية الإنتاجية على طول تلك الحدود التي هي مصدر أغلب ثروات السودان نتيجة لعمليات النزوح بسبب العمليات العسكرية.

تحديات البناء الاقتصادي لدولة جنوب السودان:

هيكلية الاقتصاد القومي: تحتاج دولة جنوب السودان الى إعادة هيكلة الاقتصاد ومن أجل تحقيق نمو مقدر وهذا يتطلب نمو الناتج القومي ووضع وتطبيق ضوابط نقدية ومالية ممارسة لضبط حجم التضخم وتوسيع الاقتصاد بدون نمو حقيقي في الاقتصاد، ستظل الغالبية الساحقة للشعب تحت حد الفقر وستظل البطالة في ارتفاع دائم وستظل المؤشرات الاقتصادية أخرى تسجل أرقاماً ضعيفة، بدلاً من توسع مصادر الدخل القومي وبدلاً من الاعتماد الكلي على النفط والذي كما نعلم هو مصدر الطاقة غير المتجددة وأسعارها متذبذبة بصاحب كل ذلك وضع خطة متكاملة للتنمية وهي مفتاح التطور الاجتماعي والنمو الاقتصادي والرفاهية في دولة جنوب السودان، تضع مثل هذه الخطة في اعتبارها نقاط قوة الدولة في الزراعة والسياحة، النقل النهري وغيرها واستغلال النفط المحرك لعملية التنمية قبل أن ينضب.

أن اعتماد دولة جنوب السودان على النفط بنسبة 98% في ميزانية الدولة، وتصرف الوزارات أكثر من المبالغ المصدقة لها في موازنتها وصلت بعضها لأكثر من 200% من الفساد منتشر بصورة مرعبة رغم وجود مفوضية لمكافحة الفساد من العام 2005م لم تتمكن من وجود إدارة قوية من الدولة لمكافحة الفساد وتنوع لمصادر الإنتاج والدخل القومي والاعتماد وتطبيق خطة قومية لإحداث تنمية شاملة في دولة جنوب السودان. (أكول، 2014)

دولة جنوب السودان مسار البناء وتحديات الواقع: جمهورية جنوب السودان رقعة جغرافية لم تشهد قبائلها المختلفة ترابطاً قوياً إلا حديثاً بعد الاستقلال 2011/01/09 والتي أدت إلى حرب أهلية بين الشمال والجنوب دامت 22 سنة قتل خلالها ما يقارب 5.2 مليون جنوبي، حيث تعتبر تحولاً مهماً أدخل جمهورية جنوب السودان في المجتمع الدولي كدولة مستقلة ذات سيادة وبالطبع إن بروز دولة جديدة

تصاحبه تحديات كبيرة تحتاج معالجتها إلى بعد نظر لكي يترجم الاستقلال السياسي إلى مستوى معيشة عالي لشعب الجنوب.

تأثير الانفصال على جمهورية جنوب السودان: تختلف دولة جنوب السودان عن سائر الدول الأفريقية التي نالت الاستقلال قبلها في أن جنوب السودان كان شبه مستقل لمدة ست سنوات قبل استقلاله الرسمي في 2011، خلال تلك الفترة كانت حكومة جنوب السودان تتمتع بموارد مالية وسلطة سياسية مكنتها من إقامة الدولة الجديدة. (أكول، 2014، ص3)

تحديات بناء مؤسسات الدولة في جنوب السودان:

(أ) التحدي الأمني: تعاني دولة جنوب السودان من انقسامات قبيلة تتسم بتاريخ من التعقيد لأسباب سياسية ولأسباب الصراع على الموارد، ولأسباب عرقية وثقافية، وقد تجلت هذه الانقسامات في حالات من الصراع المسلح الممتدة تاريخياً، كما تجددت بسبب طبيعة مخرجات انتخابات 2010، حيث أنتجت المخالفات والتجاوزات الانتخابية تأثيراً سلبياً في صفوف مرشحي المعارضة وجماهير الناخبين من خارج قبيلة الدينكا إضافة إلى عناصر ساخطة في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وسجل مراقبون دوليون وقوع عمليات كثيرة من التهريب والتهديد وحالات تدخل في حملات مرشحي المعارضة وعمليات اعتقال التعسفية، وتدخلاً قوياً من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان تدخلاً مباشراً في عملية الاقتراع، وكلها أمور ساهمت في الاحتقان السياسي. (جيجر والأمير، 2013)

وفي هذا السياق أعلن ثلاث قيادات من الجنوب عمليات تمرد مسلحة بدرجات متفاوتة، وكان بين هؤلاء جورج أثور (متحالف مع الحزب الوطني في الشمال) المرشح لمنصب حاكم ولاية جونقلي وديفيد ياويا المرشح للمجلس التشريعي وجابولك جاي الذي كان يأمل تعيينه في منصب مفوض إقليمي، حيث قاموا بإنشاء قوات وشن هجمات ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان

(ب) التحدي الاقتصادي: بالرغم من ثراء الموارد الطبيعية إلا أن مؤشرات الواقع الاجتماعي والاقتصادي للدولة متدهور حيث تشير الإحصائيات بأن دخل الفرد في جمهورية جنوب السودان أقل من 150، وان أكثر من 10% من الأطفال يموتون قبل أن يبلغوا الخامسة، و75% من البالغين أميون، كما تتعدم البنية التحتية والموارد سواء الفنية البشرية المتعلقة بتوفير المهنيين القادرين على إدارة الدولة، أو الإنشائية المتعلقة بقدرة الدولة على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية، بالإضافة إلى ضعف الإنتاجية الزراعية حيث لا يزرع من أرض الجنوب أكثر من 5.4% مما هو صالح للزراعة، بالإضافة إلى أن الدولة حبيسة ليس لديها منفذ بحري نجد أن نسبة الأمية في جنوب السودان ترتفع إلى نسبة 80% مما يشكل عائقاً أمام تطورها وازدهارها. (الطويل، 2010، ص15)

مستقبل دولة جنوب السودان: تقف دولة جنوب السودان على أعقاب أزمة إنسانية حيث يعاني حوالي 8 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي كما ان هناك ما يقدر بنحو 80 بالمئة من السكان غير قادرين على زراعة المحاصيل الأساسية الناتج المحلي الاجمالي يساوي 7.19 مليار دولار أمريكي حسب إحصائيات البنك الدولي 2011، كما يقدر معدل التضخم 54 بالمئة حسب تقرير صندوق النقد الدولي

كما ان العملاء الرئيسيون 4 هم الصين والهند اليابان والموردون الرئيسيون هم كينيا واوغندا والسودان حسب وزارة تقرير الاقتصاد. (التجاني، 2013)

بالإضافة الى ما سبق أدت الحرب الأهلية الى اغلاق الحدود مع السودان، ففي سنة 2014 ادى القتال بين قوات حكومة جنوب السودان والمتمردين الى وقف إنتاج النفط في ولاية الوحدة، حيث سجل انخفاض الإنتاج الى النصف، كانت تنتج قبل الاستقلال 350 ألف برميل يوميا، وهذا ما أدى الى تدهور اقتصادي كبير بسبب انخفاض المورد الأساسي للدولة. حيث انخفض إنتاج النفط الى 165 ألف برميل خلال 2015م.

كما أن هناك إشكالية أخرى تتعلق بمدى تحييد الخلافات الأيديولوجية بين دولها، لاسيما السودان وإثيوبيا من ناحية، وأوغندا من ناحية ثانية، لاسيما في ظل انحياز الأخيرة لسلفا كير، والتدخل المباشر لدعمه، وهل ستؤثر هذه الإشكاليات على أدائها؟

وأخيراً وليس آخراً، مدى استعداد كير للتعامل معها، لاسيما أنها تمهّد لعودة مشار منتصراً في هذه الحالة لجوبا، وللمرة الثانية يشعر كير بأن المجتمع الدولي لم يقف بجانبه، مرة إبان توقيع اتفاقية السلام الشامل ورفض تحفظاته بشأنها، وهذه المرة بعدما بات هو الطرف الأساسي الذي يعرقل تطبيقها.

السيناريوهات المتوقعة إزاء هذا الوضع المتأزم، يمكن القول بوجود عدة سيناريوهات متوقعة:

الأول: سيناريو النجاح: تتمكن القوات الأممية والإقليمية من تحقيق أهدافها السياسية مما يمهد الطريق لتنفيذ بنود اتفاق السلام. يعتمد هذا السيناريو على التزام الأطراف المعنية بتعهداتها واستعدادها للتنازل عن بعض المصالح الضيقة من أجل تحقيق استقرار إذا تحقّق هذا السيناريو فإنه قد يؤدي الى إرساء قاعدة متينة للسلام والتنمية في دولة جنوب السودان.

الثاني: سيناريو الفشل السياسي: يفشل تنفيذ اتفاق السلام نتيجة تعنت القيادات السياسية، وخاصة الرئيس سلفاكير ونائبه السابق ريك مشار، واستمرار هذه الخلافات بينهما في هذه الحالة قد يصبح الحل الأمثل رحيلهما عن المشهد السياسي، وإفساح المجال أمام قيادة جديدة أكثر استعداداً لتحقيق المصالحة الوطنية وتطبيق الاتفاقيات.

الثالث: سيناريو اندلاع الحرب الأهلية مجدداً: في حال استمرار التوترات وتصاعدها دون حلول فعلية قد تتجدد الحرب الأهلية في البلاد. هذا السيناريو سيؤدي الى المزيد من المعاناة الإنسانية وتفاقم الأزمة الاقتصادية وزعزعة الاستقرار الإقليمي.

تحديد أيّ من هذه السيناريوهات هو الأكثر ترجيحاً يحتاج الى وقت كافي لتقييم الوضع على الأرض، وقد يكون من الضروري انتظار نهاية التفويض الممنوح للقوات الإقليمية لتقييم مدى تأثيرها على استقرار البلاد. (صندوق النقد الدولي، 2011)

مناقشة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: إشكاليات بناء الدولة في إفريقيا السودان نموذجاً

تتفق الدراسة الحالية مع نتائج الدراسة الأولى من حيث تأثير الاستعمار في زعزعة الاستقرار الاجتماعي السياسي لكن الدراسة الحالية تركز أكثر الولاءات القبلية مما جعل القبلية أولوية على حساب الدولة.

الدراسة الثانية: إشكاليات بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط القذافي

تتقاطع الدراسة الحالية مع الدراسة الثانية في دور الأوضاع الاقتصادية في زعزعة الاستقرار لكن الدراسة الحالية وضحت أن الأوضاع الاقتصادية تعقد عملية بناء الدولة

الدراسة الثالثة: إشكاليات بناء الدولة الوطنية في المنطقة المغاربية، دراسة تحليلية

تتشابه نتائج الدراسة الحالية مع الدراسة الثالثة في أن الأزمات الاقتصادية تلعب دور رئيسي في تعطيل بناء الدولة لكن الدراسة الحالية أظهرت أن هذه التحديات تتضاعف في جنوب السودان بسبب الطابع القبلي.

الملخص العام للعلاقة: تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة في دور الاستعمار في زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بتركيزها على دور الولاءات القبلية على الولاء للدولة، وهو عامل خاص بدولة جنوب السودان.

10.1. الخاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة إشكاليات بناء الدولة في إفريقيا، مع التركيز على دولة جنوب السودان كنموذج خلال الفترة ما بين 2011-2020م وقد استعرضت الدراسة إشكالية ضمن إطار نظري يأخذ في التحولات التي مرت بها إفريقيا عبر ثلاث حقبة رئيسية: ما قبل الاستعمار، اثناء الاستعمار وما بعد الاستعمار.

وقد أظهرت الدراسة أن هذه الحقبة التاريخية تركت تأثيرات عميقة على بنية الدول الإفريقية الحديثة بما في ذلك التحديات المتعلقة بالهوية الوطنية، إدارة التنوع العرقي، بناء المؤسسات السياسية المستدامة وكان اختيار دولة جنوب السودان مثلاً واضحاً على تعقيد هذه الإشكاليات لاسيما في ظل استقلالها الحديث وما اعقبه من تحديات داخلية وإقليمية. اختتمت الدراسة بتوصيات تدعو الى تبني نهج شامل لمعالجة مشكلات بناء الدولة في إفريقيا

النتائج:

- (1) لعب الاستعمار دوراً كبيراً في فقدان الثقة بين المكونات الاجتماعية لدولة جنوب السودان وأصبح الصراع القبلي كأحد موروثاته الإستعمارية.
- (2) بناء المؤسسات في دولة جنوب السودان ارتبطت بالجانب القبلي وأصبح الانتماء للقبلة أولوية قصوى بدلاً من الانتماء للدولة مما جعل مؤسسات الدولة مؤسسات قبلية بحتة.

- (3) أصبح التنوع في دولة جنوب السودان عائق على عملية بناء دولة جنوب السودان مما جعل الحروب الأهلية مصدراً لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة.
- (4) لعبت الأوضاع الاقتصادية دوراً كبيراً في تأجيج الصراع بين مكونات المجتمع المدني وكان للسياسيين اليد العليا بفعل أطماعهم في الثروة.
- (5) احتكار الحركة الشعبية للسلطة وتضييق المشاركة أدى إلى إعاقة في بناء مؤسسات الدولة في جنوب السودان.

التوصيات:

- (1) إن الرجوع إلى جذور الأزمة " السياسية والاجتماعية " أمر ضروري، فلا يمكن التوصل إلى حل توافقي للأزمة دون توافق قبلي سياسي، ومن أجل الوصول إلى ذلك فلا بد من تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق المساواة القائمة على المواطنة.
- (2) ضرورة بناء الدولة وقيام مؤسسات كثيفة تقوم باحتياجات المجتمع خاصة الأمنية والاقتصادية.
- (3) خلق فرص عمل تقلل من انخراط الشباب في الأعمال غير الشرعية، بالإضافة إلى أهمية قيام مؤسسات تعليمية تمتص نسبة الأمية وترفع من المستوى التعليمي لخلق ثقافة سلام بين أفراد المجتمع هو أمر آخر ضروري.
- (4) تحتاج حكومة دولة جنوب السودان إلى إستراتيجية توعوية بأهمية بناء الأمة في إطار لا يغفل الحساسية القبلية ويسعى إلى إنهاؤها في المستقبل.
- (5) اجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع والاهتمام بالنتائج والتوصيات التي تخرج بها هذه الدراسات.

قائمة المصادر والمراجع

- اسعد، طارش عبد الرضا: (2016)، *الدولة الفاشلة*، مكتبة الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق، بغداد، المنتصرية
- أمانى، الطويل: (2010)، *تداعيات الموقف الامريكى من الانتخابات السودانية*، جريدة النهضة المصرية، 2010/4/16.
- أمباي لو، *إشكالية انتقال السلطة في افريقيا* " مع التطبيق على نيجيريا"، جامعة افريقيا، مركز البحوث والدراسات.
- ايكل جيجر، مسلم الأمير، (2013)، *السودان النشرة القطرية استعراض موازنة السودان*.
- إيهاب الالفي: (2012)، *جمهورية جنوب السودان كيف تحول وفقاً انفصال الى فرقاء الصراع*، تقرير (BBC) (بي بي سي)، لندن 12 يوليو 2016

بدر الدين، محمد علي: (2013)، اتفاقية التعاون بين دولتي السودان وجنوب السودان، بريطانيا، قراءات إفريقية متخصصة، مجلة ثقافية متخصصة في شؤون القارة الإفريقية، العدد الخامس عشر.

بومدين، طاشمة: (2016)، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الاولى.

تارارين: (1979)، الاستعمار الجديد وإفريقيا في السبعينيات " قوانين وخواص النضال ضد الإمبريالية، دار التقدم، موسكو.

جابر، سعيد عوض: (1994)، التعددية في الأدبيات المعاصرة "مركز دراسات الاسلام والعالم - مجلة قرارات سياسية، العدد 3.

حذيفة، صديق عمر: (1998)، التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان 1821-1989م، جامعة ام درمان الاهلية، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، الطبعة الاولى

حمدي، عبد الرحمن حسن: (1998)، قضايا في النظم السياسية الإفريقية، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي.

حمدي عبد الرحمن حسن، ومحمد، عاشور مهدي: (1998)، المسلمون ومشكلات التعددية في جنوب السودان.

حورية، مجاهد: (2002)، الاستعمار كظاهرة عالمية: حول الاستعمار والإمبريالية والتبعية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

خالد، التيجاني: (2013)، السودان وجنوب السودان: صراعات على السلطة تعيد صياغة التوازنات، قطر، مركز الجزيرة للدراسات.

رعد، صالح الالوسي: (1970)، التعددية في عالم الجنوب، القاهرة، مركز دراسات المستقبل. رونالدو، أوليفر، أنتوني أتمور، فريد جورج بوري: (2005)، أفريقيا منذ عام 1800م، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة.

ريتشارد جيبسون، صبري محمد حسن: (2002)، حركات التحرير الإفريقية: النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة.

سالم، احمد سالم: (1999)، الطريق الى الدولة تحليل النموذج السوداني، دار الما للطباعة، باريس. سعاد، الشراوي: (1974)، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة.

سونية، سعودي، انفصال جنوب السودان بين تحديات الداعية والتداعيات الاقليمية، طالبة دكتوراه مهتمة بالشؤون الدولية تخصص الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر، المركز الديمقراطي العربي كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

صندوق النقد الدولي: (2011)، النشرة، جنوب السودان يواجه عقبات كأحدث بلد في العالم، 18 يوليو، 2011.

- صفاء، صالح: (2001)، جنوب السودان القانون الثاني، خارطة الحدود المتداخلة BBC عربي/7/يناير، 2011
- صلاح الدين، عبد الرحمن الدومة: (2003)، المدخل الى العلوم السياسية، مطبعة جي تاون الخرطوم، ط2، 2003
- على، ابي مزروعى ومايكل تايدى: (1995)، القومية والدولة الجديدة في افريقيا، الجزء الاول، ترجمة شاكي نضيف واخرون، مرجعة خزعة مهدي جاسم، سلسلة الملكة كتاب، جامعة بغداد.
- علي، محمد شمس: (1979)، العلوم السياسية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والاعلان، مصراتا، الجماهيرية العربية الليبية، ط1.
- قيصر، موسى الزين: (2006)، الدولة والعوامل الجغرافية، الثقافة في افريقيا، مقارنة بين مصر دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة، الخرطوم.
- لطفي، طه نور: (2016)، مدى تطبيق معايير الحكم الراشد على اداء الحكم المحلى فى السودان، رسالة دكتوراة، جامعة النيلين.
- دكتور لاما اقول، اجاوين: (2014)، دولة جنوب السودان مسار البناء وتحديات الواقع، مركز الجزيرة للدراسات، الاثنيين 24 فبراير 2014.
- محمد، عمر بشير: (1975)، تعارض السلام في جنوب السودان، دار النشر الخرطوم.
- محمود، محمد قلندر: (2004)، جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال 1900م – 1983م دار الفكر.
- مولود، زايد الطيب: (2012)، علم الاجتماع السياسي، الطبعة اكلثانية، ليبيا: دار الكتاب الوطنية.
- مولود، سداد السبع: (2015)، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد السابع والأربعون.
- [phttp:www.al.shorg.com](http://www.al.shorg.com)، القسم السياسية، الصفحة الرئيسية، يناير 2010.
- موقع الكتروني، استفتاء جنوب السودان.
- موقع الكتروني ar.m.wikipedia.org